

Distr.: General
19 July 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥*

ترينيداد وتوباغو

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ المنهجية
٣	١٢-٤ معلومات أساسية عن البلد
٣	١٢-٤ نظرة عامة على الوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي
٥	٢٧-١٣ أحكام السياسات العامة والقانونية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٥	١٧-١٣ ألف - الدستور
٦	٢٠-١٨ باء - البرلمان
٧	٢٤-٢١ جيم - القضاء
٧	٢٧-٢٥ دال - إطار حماية حقوق الإنسان
٨	١٠٠-٢٨ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٨	٥٣-٢٨ ألف - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
٩	٣٤-٣٣ ١ - أمين المظالم
١٠	٤١-٣٥ ٢ - حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي
١١	٤٧-٤٢ ٣ - اللجوء إلى العدالة
١٣	٥٣-٤٨ ٤ - عقوبة الإعدام
١٤	٨١-٥٤ باء - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٤	٥٨-٥٤ ١ - الحق في العمل
١٥	٦٢-٥٩ ٢ - الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية
١٦	٦٤-٦٣ ٣ - الحق في السكن
١٧	٧٠-٦٥ ٤ - الحق في التعليم
١٨	٧٣-٧١ ٥ - حقوق المعاقين
١٨	٧٧-٧٤ ٦ - حقوق المسنين
١٩	٨٠-٧٨ ٧ - الحقوق الثقافية
٢٠	٨١ ٨ - تقديم الخدمات الاجتماعية
٢٠	٨٦-٨٢ جيم - اتفاقية القضاء على التمييز العنصري
٢١	٩٢-٨٧ دال - اتفاقية حقوق الطفل
٢٢	١٠٠-٩٣ هاء - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
٢٤	١٠٧-١٠١ الإنجازات وأفضل الممارسات
٢٦	١٠٨ التحديات والمعوقات
٢٦	١٠٩ الأولويات والالتزامات الوطنية
٢٨	١١٠ توقعات الدولة

أولاً - المنهجية

١ - أعد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل الأول لترينيداد وتوباغو وفق المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات للاستعراض الدوري الشامل. واعتمدت وزارة النيابة العامة، عن طريق وحدة القانون الدولي وحقوق الإنسان التابعة لها، مقاربة تشاورية في تنسيق المشاورات مع الوزارات والوكالات الحكومية بواسطة اللجنة المشتركة بين الوزارات المؤلفة من أعضاء من مختلف الوزارات المختصة، بمن فيهم ممثلون عن شرطة ترينيداد وتوباغو ودائرة السجون. انظر التذييل الثالث. وتؤدي هذه اللجنة دور آلية تنسيق المعلومات المتعلقة بتنفيذ القانون والسياسة العامة في مجالي حماية حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وعقدت مشاورات أيضاً مع ممثلي المجتمع المدني في ترينيداد وتوباغو سمحت لقطاع عريض من المنظمات غير الحكومية بأن تقدم مساهماتها. انظر التذييل الرابع.

٢ - ولدى ترينيداد وتوباغو مجتمع مدني جد نشط ومتنوع، وكذلك المنظمات غير الحكومية. وإذا كانت المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل جمعية الصليب الأحمر وجمعية الشبان المسيحية وجمعية تنظيم الأسرة، تعالج قضايا شتى تتعلق بحقوق الإنسان، فإن جل المنظمات غير الحكومية في ترينيداد وتوباغو تترع إلى التخصص في موضوع بعينه، مثل النهوض بالمرأة، وحقوق الطفل، والعنف المنزلي، والمعاقين، وتقليص معدل البطالة، والإدمان بجميع أشكاله، والإيدز والعدوى بفيروسه.

٣ - وقد تطور المجتمع المدني المحلي أيضاً ليعكس الطبيعة التعددية لهذا البلد، علماً بأن بعض المنظمات غير الحكومية تركز على النهوض بالمرأة من منظور إثني وديني خاص. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات لا تمنع المساعدة عن النساء خارج هذه المجموعة التي قد ترغب في تلقي خدماتها.

ثانياً - معلومات أساسية عن البلد

نظرة عامة على الوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي

٤ - جمهورية ترينيداد وتوباغو دولة أرخبيل تقع في جنوب الكاريبي على طول الساحل الشمالي الشرقي لفترويل، وفي جنوب غرينادا مباشرة في جزر الأنتيل الصغرى. وتتألف الجمهورية من جزيرتين: ترينيداد، وهي أكبرهما، وتبلغ مساحتها ١ ٨٦٤ ميلاً مربعاً (٤ ٨٢٨ كيلومتراً مربعاً)، وتوباغو، وهي أصغرهما، وتبلغ مساحتها ١١٦ ميلاً مربعاً (٣٠٠ كيلومتر مربع). وفي نهاية عام ٢٠١٠، كان عدد سكان البلد يقدر بـ ١ ٣١٧ ٧١٤ نسمة، ويبلغ معدل النمو السكاني ٠,٠٨٧ في المائة. والبلد عبارة عن مجتمع متعدد الإثنيات يتكون من

أشخاص منحدرين من شرق الهند (٤٠ في المائة)، وأفريقيا (٣٧,٥ في المائة)، وسلالات مختلطة (٢٠,٥ في المائة)، وأوروبا (٠,٦ في المائة)، والصين وفئات مختلطة أخرى، من بينها منحدرين من شعوب أصلية من الهندود الحمر (١,٢ في المائة). ونظراً إلى أن ترينيداد وتوباغو مجتمع متنوع، فقد أقامت علاقات منسجمة بين جماعاتها الإثنية بتوظيفها آليات شتى تكفل تعايشها السلمي.

٥- والبلد ديمقراطية برلمانية مستقرة طالما اتسمت بجميع سمات الديمقراطية الراسخة. وهذه الحقيقة أظهرت اليوم منها في أي وقت مضى في التطور التاريخي لترينيداد وتوباغو، لأن البلد يحكمه بنجاح ائتلاف حكومي منذ أيار/مايو ٢٠١٠. ومن ذلك الانتقال السلمي للسلطة بين الإدارات السياسية، ومجتمع مدني مفعم بالحيوية، واحترام حكم القانون، بما في ذلك التشبث بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقنوات التعبير المستمرة المتعددة، وتمثيل مصالح المواطنين وقيمهم.

٦- وقد كان اقتصاد البلد يقوم تاريخياً على الطاقة، إذ إن قطاع النفط يعود إلى عام ١٨٦٧ عندما حفرت أول بئر للنفط في جنوب ترينيداد. وقد نوع البلد اقتصاده على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وأصبح أكثر الاقتصادات التحويلية تقدماً بين بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، إذ بلغ الدخل الفردي ٤٧٠ ٩٨ دولاراً من دولارات ترينيداد وتوباغو [١٥ ٣٠٠ دولار أمريكي] في عام ٢٠١٠. وتمثل الطاقة اليوم ٣٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والبناء ٩,٩ في المائة، والصناعات التحويلية ٥,٣ في المائة، والخدمات المالية ١١,٥ في المائة، والزراعة ٠,٦ في المائة، والقطاعات الأخرى ٣٧ في المائة.

٧- ولما كانت ترينيداد وتوباغو عضواً مؤسساً للجماعة الكاريبية، فإن سياستها الاقتصادية الإقليمية تقوم على مبادئ تعزيز ودعم عافية الاقتصاد الإقليمي واستدامته، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي لأعضاء المجموعة.

٨- وحقق اقتصاد البلد نمواً حاداً بلغ متوسطه ٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨. وقد تأثر هذا النمو سلباً بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، فسجلت الحكومة المركزية عجزاً يعادل ٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعكس الدخل الفردي في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ هذا الانكماش الاقتصادي، إذ إنه انخفض بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨، وبنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وبنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. ثم حصل بعد ذلك انتعاش متذبذب في الدخل الفردي حيث قُدرت الزيادة المتوقعة بنسبة ٢,٥ في المائة عام ٢٠١١. غير أن أرقام البطالة لا تزال آخذة في الزيادة من ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٨ و٥,٣ في المائة عام ٢٠٠٩ إلى ٦ في المائة عام ٢٠١٠. ويعكس ذلك التأثير المحلي المتواصل لانهايار نمو الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ويلقي الضوء على استمرار هشاشة الاقتصادات الصغيرة أمام الصدمات الخارجية.

٩- ومنذ أن وقع البلد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠، ضاعفت الحكومة جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً إلى حيوية الاقتصاد الذي شهد نمواً على مدى ١٤ عاماً متتالياً، فإن الحكومة كانت قادرة على إحراز تقدم كبير صوب تحقيق جميع الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. ولم يغيّر تضافر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والشواغل المتعلقة بتقلص رفاهية ترينيداد وتوباغو أولويات الحكومة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين رفاهية مواطنيها.

١٠- وقد حققت ترينيداد وتوباغو تقدماً كبيراً في الحد من الفقر المدقع حتى الآن، وتجاوزت هدف التعليم الابتدائي للجميع، إذ إن المواطنين يستفيدون اليوم من التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والعالي. وقد قُضي أيضاً على التفاوت الجنساني في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي.

١١- ومن أولويات الحكومة الرئيسة أيضاً رفاهية المواطنين المصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه. وإذ تضع الحكومة في اعتبارها ما سلف، فإنها تعمل حالياً على إضافة نظم وتعزيزها لضمان التنفيذ الكامل لسياستها الرامية إلى توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والرعاية الصحية الجيدة وغيرهما من أشكال دعم النظم لفائدة جميع المصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه.

١٢- وتسعى حكومة ترينيداد وتوباغو حالياً إلى وقف الجرائم العنيفة التي ازدادت باطراد في العقد المنصرم. وقد تزامن ذلك مع زيادة هشاشة البلد بوصفه مَعبراً لتجارة المخدرات، نظراً إلى موقعه على طول طريق المرور العابر بين الجنوب المنتج والشمال المستهلك. وقد اتخذ الائتلاف الحكومي الحالي إجراءات صارمة للحد من آثار الجرائم العنيفة في ترينيداد وتوباغو عن طريق سن تشريعات عدة مثل **قانون مكافحة العصابات لعام ٢٠١١** الذي يهدف إلى القضاء على الجمعيات التي تقوم بأنشطة غير مشروعة والحفاظ على سلامة الناس على خير وجه، وكذا **قانون الاتجار في البشر لعام ٢٠١١** الذي لا يكتفي بتجريم الاتجار بالبشر لأول مرة في ترينيداد وتوباغو، بل يوفر حماية جد محددة للنساء والأطفال الضحايا.

ثالثاً - أحكام السياسات العامة والقانونية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الدستور

١٣- نصَّ دستور الاستقلال على أن ترينيداد وتوباغو دولة ديمقراطية ذات سيادة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٢ ترأسها جلالة الملكة.

١٤- وفي ١ آب/أغسطس ١٩٧٦، اعتمدت ترينيداد وتوباغو دستوراً جمهورياً يعتبر رئيس الجمهورية رئيساً للدولة. والرئاسة منصب مستقل، ولا يشارك الرئيس في السياسة

الحزبية. وينتخب الرئيس هيئة انتخابية تتألف من مجلسي البرلمان اللتين تعقدان معاً. وإذا كان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، فإن رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة. وعليه، فإن الرئيس لا يتدخل مباشرة في تنفيذ سياسة الحكومة. ويخول الدستور الرئيس سلطة تعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الشيوخ وقضاة محكمة النقض.

١٥- والدستور هو القانون الأسمى، وكل قانون لا ينسجم مع الدستور ملغي بقدر عدم انسجامه. ويستلزم إدخال تعديلات على الدستور أغلبية خاصة في البرلمان.

١٦- ويقر الدستور ويضمن حماية حقوق مواطني ترينيداد وتوباغو وحياتهم الأساسية. فهو ينص على حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه والتمتع بالملكية والحق في عدم سلبها منه ما عدا في إطار القانون؛ والحق في المساواة أمام القانوني وحماية القانون؛ والحق في احترام الخصوصية والحياة الأسرية؛ والحق في المساواة في المعاملة أمام أي سلطة عامة تراول أي مهام؛ والحق في الانضمام إلى الأحزاب السياسية والتعبير عن الآراء السياسية؛ وحق كل والد أو وصي في أن يلحق طفله أو الموصى عليه بمدرسة من اختياره؛ وحرية التنقل؛ وحرية الضمير والاعتقاد الديني والطقوس الدينية؛ وحرية الفكر والتعبير؛ وحرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ وحرية الصحافة.

١٧- ويكفل الدستور حق كل فرد يزعم أن حقوقه الأساسية المنصوص عليها في الفصل الأول انتهكت أو قمعت أو يحتمل أن تنتهك وتقمع في أن يلجأ إلى المحكمة العليا لاسترداد حقوقه.

باء - البرلمان

١٨- ترينيداد وتوباغو ديمقراطية برلمانية تنسج على منوال النظام البرلماني البريطاني، وتتقيد بمبدأ فصل السلطات. وتتكون الحكومة من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

١٩- ويتألف البرلمان من مجلس النواب، الذي يضم ٤١ عضواً، ومجلس الشيوخ، الذي يضم ٣١ عضواً. وتُعقد الانتخابات البرلمانية كل ٥ سنوات لانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويعين الرئيس ١٦ عضواً في مجلس الشيوخ، من أصل ٣١، بناء على مشورة رئيس الوزراء، ويعين ٦ بناء على مشورة زعيم المعارضة. ويعين الرئيس التسعة الباقين بناء على سلطته التقديرية باعتبارهم أعضاء يمثلون مصالح مختلف أطياف المجتمع المدني. ويخول الدستور الرئيس كل السلطات التنفيذية. ويتحمل مجلس الوزراء، بقيادة رئيس الوزراء، مسؤولية إدارة الحكومة وتوجيهها في عملها اليومي. ومجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان عن جميع المسائل التي تدرج في ضمن السياسة العامة. ويتمتع رئيس الوزراء وحده بسلطة تعيين الوزراء على أساس تعيينات الرئيس بعد استشارة رئيس الوزراء.

٢٠- ويجوز للرئيس، وفقاً لمشورة رئيس الوزراء، حل البرلمان في أي وقت أثناء ولايته التي تدوم ٥ سنوات. ويجب التفريق بين الذراع التنفيذية من الحكومة وبين الشق التشريعي. فبموجب الدستور، كل السلطات التنفيذية من مسؤولية رئيس الجمهورية. ويسمح الدستور للموظفين التابعين لديوان الرئيس، من الناحية التنظيمية، بممارسة سلطات تنفيذية. وينص الدستور على أن مجلس الوزراء (الذي يتألف من رئيس الوزراء، والنائب العام، والوزراء الآخرين) مسؤول عن التوجه والإدارة العامان للحكومة، وهو مسؤول أمام البرلمان.

جيم - القضاء

٢١- يستند نظام ترينيداد وتوباغو القضائي إلى القانون العرفي الانكليزي. وهو يتألف من طبقات عدة، هي محكمة النقض ومحاكم الصلح. وتتألف محكمة النقض من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، وتمارس صلاحيات في القضايا المدنية والجنائية. وتعد اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص المحكمة النهائية في ترينيداد وتوباغو. وتتوزع محاكم الصلح على ١٣ دائرة قضائية، وتنعقد يومياً للبت في القضايا الجنائية الأقل حدة والقضايا المدنية البسيطة.

٢٢- وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت محكمة أسرة خاصة ضمن محاكم الصلح والمحكمة العليا على السواء. ومحكمة الأسرة مكلفة بجميع قضايا الأسرة، بما فيها الطلاق، ونفقة الأطفال، وإساءة المعاملة الزوجية، ومنح أوامر إثبات الأبوة.

٢٣- وتقدم طعون محاكم الصلح وتلك الموجهة إلى المحكمة العليا إلى محكمة الاستئناف، وتقدم طعون محكمة الاستئناف إلى مجلس الملكة الخاص في انكلترا. ويتحمل رئيس القضاة، وهو رئيس محكمة الاستئناف، جميع مسؤوليات إقامة العدل في ترينيداد وتوباغو.

٢٤- وأنشئت محكمة صناعية في عام ١٩٦٥ بصفتها محكمة تدوينية أعلى درجة لها نفس الصفة التي للمحكمة العليا. إنها محكمة شديدة التخصص، اختصاصها الفريد مستمد من مسؤوليتها عن تحقيق العدالة الاجتماعية. والدور الرئيس للمحكمة هو فض نزاعات العمل وقضايا أخرى يشير إليها قانون علاقات العمل لعام ١٩٧٢، وقانون استحقاقات تقليص عدد العمال وإنهاء الخدمة لعام ١٩٨٥، وقانون حماية الأمومة لعام ١٩٩٨، وقانون الحد الأدنى للأجور (المعدل) لعام ٢٠٠٠.

دال - إطار حماية حقوق الإنسان

٢٥- ترينيداد وتوباغو طرف في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التالية، في جملة صكوك:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
 - اتفاقية حقوق الطفل؛
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
 - اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال؛
 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحقان بها:
 - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
 - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ٢٦- وعلاوة على ذلك، صدقت ترينيداد وتوباغو على ٨ اتفاقيات أساسية واتفاقيتين تتسمان بالأولوية في إطار نظام منظمة العمل الدولية. انظر التذييل الثاني.
- ٢٧- وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت ترينيداد وتوباغو اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا). ويجب إدراج جميع المعاهدات، بما فيها اتفاقيات حقوق الإنسان، في القانون المحلي قبل أن تحتج بها محاكم ترينيداد وتوباغو وتنفذها.

رابعاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

- ٢٨- ينص الفصل الأول من دستور جمهورية ترينيداد وتوباغو على التزامات الدولة القانونية، المؤسسة على مبادئ الديمقراطية وحكم القانون، بالاعتراف بحقوق الإنسان لشعب ترينيداد وتوباغو وحرياته الأساسية وتعزيزها. ومن بين الحقوق المنصوص عليها حق كل المواطنين في المساواة في المعاملة أمام القانون وفي حماية القانون، والحق في الانضمام إلى الأحزاب السياسية والتعبير عن الآراء السياسية، وحرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية الضمير والاعتقاد الديني والطقوس الدينية، في سياق فصل الكنيسة عن الدولة.
- ٢٩- ويمنح قانون حرية الإعلام (المعدل) لعام ٢٠٠٣ عامة الناس حقاً عاماً في الوصول إلى الوثائق الرسمية للسلطات العامة والقضايا المتعلقة بها. ولا يجد هذا الحق إلا الاستثناءات

اللازمة لحماية مصالح الناس الأساسية والشؤون الخاصة والأعمال التجارية للأشخاص الذين جمعت السلطات العامة معلومات عنهم واحتفظت بها. ويبين سن هذا القانون التزام الدولة بنظام للحكومة منفتح وشفاف ومسؤول؛ ولما كان البلد ديمقراطية، فإن سن ذلك القانون يعد تعبيراً واعترافاً عملياً بحق الفرد في الاستعلام عن أي جانب من السياسة العامة وتلقي ردود صحيحة من حيث الوقائع.

٣٠- ورغم محاولتين للانقلاب على دستور الجمهورية في ١٩٧٠ و ١٩٩٠ على التوالي، لم يسجّل في ترينيداد وتوباغو أي احتجاج سياسي تعسفي لمواطنيها أو سجنهم أو نفيهم؛ وقد قدم مرتكبو تلك المحاولتين إلى المحاكم للإجابة عن التهم الموجهة إليهم. وفي كلتا الحالتين، ما يزال الأشخاص الذين كانوا مسؤولين آنئذ، ومعظمهم أفرجت عنهم المحاكم، ينعمون بجميع الحقوق والحريات المرتبطة بالمواطنة والتي ينص عليها الدستور. وإذا لم تكن ترينيداد وتوباغو قد وقعت اتفاقية مناهضة التعذيب، فإن الحكومات المتعاقبة قد منعت التعذيب قولاً وفعلاً.

٣١- ثم إن وجود صحف يومية وأسبوعية في ترينيداد وتوباغو، وكذا العديد من محطات الإذاعة التي تبث برامج حوارية واتصال مباشر عدة تناقش تقريباً كل جانب من الحياة الوطنية، يؤكد أن حرية التعبير والصحافة حقيقة واقعة في ترينيداد وتوباغو. ونظراً إلى استمرار الشواغل إزاء دور الصحافة في مجتمع حر، والشواغل التي تعبر عنها الحكومة والمجتمع ككل بين الفينة والأخرى، اعتمدت وسائل الإعلام بعض المبادئ التوجيهية العملية عن طريق التنظيم الذاتي، وذلك بالتحديد بالمعايير المقبولة التي وضعها القطاع نفسه.

٣٢- ويظل مبدأ الحكومة الرشيدة هدفاً رئيساً تنشده الحكومة لتعزيز التنمية المستدامة لترينيداد وتوباغو. وترى في هذا الصدد أن على الشعب أن يتقاسم ثمار التنمية الوطنية، على أن توفر الدولة الفرصة لكل مواطن، دون تمييز، كي يحقق طموحاته ويتمتع بكامل حقه في المساهمة في التنمية الوطنية قدر استطاعته.

١- أمين المظالم

٣٣- تماشياً مع الالتزام المنصوص عليه في الدستور والقاضي بحماية الفرد من الظلم البيروقراطي، أنشئ ديوان المظالم في عام ١٩٧٧ باعتباره ميزة من ميزات الدستور الجمهوري لترينيداد وتوباغو، وكياناً مستقلاً وغير سياسي يمكن للمواطنين بواسطته أن يقدموا طعوناً على الظلم الإداري. وهكذا، فإن أمين المظالم محول تقديم خدمة غير منحازة وغير رسمية وسريعة للناس عن طريق التحقيق في الشكاوى من الإدارات والوكالات والسلطات الحكومية. وهذه الخدمة متاحة على أوسع نطاق ممكن في ٣ مكاتب دائمة في جميع أنحاء البلاد. ويضاف إلى ذلك أن أمين المظالم يزور المجتمعات المحلية في مواعيد محددة شهرياً

ليسهل على الناس تقديم شكاواهم وليوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم بصفتهم أعضاء في مجتمع ديمقراطي حر.

٣٤- ويعين الرئيس أمين المظالم بعد أن يتشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة؛ ويتولى أمين المظالم منصبه لفترة لا تتجاوز ٥ سنوات، مع إمكانية تمديدتها. وهو مسؤول أمام البرلمان فقط الذي يقدم إليه تقارير سنوية قانونية.

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

٣٥- ينص دستور ترينيداد وتوباغو على حماية حقوق الإنسان لكل المواطنين. وإذا كانت الحكومة تعترف بضرورة الحفاظ على أمن مواطنيها وباللحاجة إلى اتخاذ تدابير حاسمة لوضع حد للأنشطة الإجرامية والتخفيف من آثارها، فإنها نفذت العديد من التدابير على الصعيد الوطني والإقليمي للتغلب على تلك التحديات.

٣٦- فعلى الصعيد الوطني، تشمل تلك التدابير، في جملة ما تشمل، توفير المزيد من الموارد لدائرة شرطة ترينيداد وتوباغو، وتقديم تدريب إضافي على مختلف أساليب اكتشاف الجرائم، وزيادة عدد ضباط الشرطة، وزيادة استحقاقات جميع موظفي إنفاذ القوانين، وسن عدد من التشريعات، منها **قانون الاختطاف لعام ٢٠٠٠**، و**قانون مكافحة العصابات لعام ٢٠١١**، و**قانون الكفالة (المعدل) لعام ٢٠١١**.

٣٧- وإذا كانت ترينيداد وتوباغو تقر بالآثار الضارة للمنتجات الفرعية للتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، فإنها استفادت من جهود متعددة الأطراف عدة، مثل العمل الذي يضطلع به حالياً مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذي يرمي إلى تدمير الأسلحة النارية وإدارة المخزونات، وكذا عمل منظمة الدول الأمريكية في مجال وسم الأسلحة النارية.

٣٨- وقد سهل التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية نفاذ إدارة شرطة ترينيداد وتوباغو إلى نظام التعقب الإلكتروني "إي - تريس" (eTrace)، وهو نظام شبكي لتقديم طلبات تعقب الأسلحة النارية عزز القدرات المحلية على رصد حركة الأسلحة النارية المستعملة في ارتكاب الجرائم. ويؤمل أن تُربط الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات عن نوعية المقذوفات (RIBIN)، وهي مبادرة إقليمية تستهدف "أسلحة الجرائم" عن طريق تحديد نوعية المقذوفات، بنظام "إي - تريس" وكذلك بنظم دولية أخرى، مثل شبكة الولايات المتحدة الوطنية المتكاملة لتحديد نوعية المقذوفات (NIBIN).

٣٩- وكانت ترينيداد وتوباغو أيضاً من المؤيدين الفاعلين لإبرام معاهدة دولية لتجارة الأسلحة تضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

٤٠- وفي الوقت الذي أشارت فيه الحكومة إلى أن ما يهدد أمن الشخص يتخذ اليوم أشكالاً عدة نظراً إلى التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، فإنها استمرت في سن تشريعات

لحماية المواطنين، مثل **قانون إساءة استعمال الحاسوب لعام ٢٠٠٠**، و**قانون جرائم تحويل الأموال إلكترونياً لعام ٢٠٠٠**، و**قانون المعاملات الإلكترونية لعام ٢٠١١**. وقد طُرح في مجلس النواب مشروع **قانون حماية البيانات لعام ٢٠١١**، الذي يسعى إلى حماية خصوصية المعلومات الشخصية للأفراد التي أدخلت إلكترونياً. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجان مشتركة بين الوزارات للتعاطي مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد مقاربة منسقة لاستراتيجية الأمن الإلكتروني.

٤١- واعترفت حكومة ترينيداد وتوباغو بالحاجة إلى تدعيم الإطار القانوني للتصدي لتهديدات الإرهاب الناشئة بسبب الصبغة العالمية للإرهاب ومواطن الضعف المحتملة للدول الصغيرة. وعليه، فقد سنت تشريعات رئيسة عدة، منها **قانون مكافحة الإرهاب (المعدل) لعام ٢٠١٠**، الذي ينص على تجريم تمويل الأنشطة الإرهابية؛ و**قانون اعتراض الاتصالات لعام ٢٠١٠** الذي يتعلق بأمور منها تنظيم اعتراض الاتصالات واقتناء الوسائل التي يمكن التوصل بها لفك رموز البيانات الإلكترونية المحمية بالترميز أو بكلمات السر أو الحصول عليها؛ و**قانون وحدة الاستخبارات المالية لترينيداد وتوباغو (المعدل) (رقم ٢) لعام ٢٠١١** الذي سُن لإنشاء وحدة الاستخبارات المالية المكلفة بتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣- اللجوء إلى العدالة

٤٢- من الأسس التي تقوم عليها مقارنة حكومة ترينيداد وتوباغو لتعزيز حقوق المواطنين وحريةهم الأركان الرئيسة لتأمين أصول المحاكمات ومعاملة القانون للجميع على قدم المساواة. ولما كانت وزارة العدل هي الوكالة الحكومية المكلفة بإصلاح نظام العدالة الجنائية عن طريق تعديل التشريعات الجنائية وسنها، فإنها أجرت مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار عملية الإصلاح التشريعي.

٤٣- وفيما يلي بعض التشريعات التي تنظر فيها وزارة العدل حالياً:

- **قانون (التحقيق الأولي) في الجرائم الخطيرة لعام ١٩١٧** يهدف إلى تقليص المدة بين توجيه التهمة والمحاكمة في المحكمة العليا. ومن المتوقع أن تجري المحاكمة في غضون سنة من توجيه التهمة بحيث يقضى على تراكم القضايا في المحكمة العليا؛
- **قانون المساعدة والمشورة القانونيتين لعام ١٩٧٦** لتأمين الحصول على خدمات المساعدة القانونية وتقديمها في جميع أنحاء البلاد، وتغيير معايير الأهلية لتسهيل لجوء عدد أكبر من الناس إلى النظام؛
- **قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٨٦** لزيادة عدد الجرائم الجنسية التي يشملها القانون وتوسيع نطاقها وإلغاء القانون الذي يحكم سجل مرتكبي الجرائم الجنسية واستبدال غيره به؛

- مشروع قواعد السجن لعام ٢٠٠٤ الذي يعكس التحول من الأسلوب الجزائري في علم إدارة السجن إلى أسلوب يركز على النجاح في إعادة إدماج الجناة في المجتمع.

٤٤ - وتدير وزارة العدل، في إطار مسؤولياتها، بالتعاون مع وزارة الأمن القومي عند الاقتضاء، وكالات عدة تؤدي دوراً مهماً للغاية في توفير سبل اللجوء إلى العدالة:

- هيئة الشكوى من الشرطة هيئة مستقلة ونزيهة تحقق في الشكاوى المرفوعة على ضباط الشرطة، بمن فيهم موظفو الشرطة البلدية والشرطة الاحتياطية الخاصة؛
- اللجنة الاستشارية المعنية بسلطة إصدار العفو تسدي المشورة إلى الرئيس عند ممارسته سلطة إصدار العفو عن أي شخص مدان بارتكاب جريمة تخالف قوانين ترينيداد وتوباغو أو تخفيف عقوبته؛
- مجلس التعويضات الجنائية يوفر وسائل بسيطة وفعالة وعادلة وإنسانية يمكن لضحية جريمة عنف أن يحصل بواسطتها على تعويض عن الإصابات التي لحقت به؛
- مركز احتجاز المهاجرين أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بوصفه آلية لحماية حقوق الإنسان لمن احتجزوا على أساس أنهم مهاجرون محظورون. ويؤوي المرفق محتجزين، رجالاً ونساءً، منفصلين بعضهم عن بعض، ويضمن احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما فيها حرية التعبير الديني. ويحرص المركز على إيواء جميع الأشخاص المصنفين على أنهم مهاجرون محظورون بمعزل عن سائر المحتجزين. وعلاوة على ذلك، يوفر المركز أسباب الراحة المادية لجميع المهاجرين غير الشرعيين، وسبل التمثيل القانوني، وفرص التعليم، والرعاية الصحية، ووسائل الاستحمام المناسبة، والغذاء الكافي، وفقاً للمعايير الدولية. وتيسر الزيارات من جميع فئات الأشخاص تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية؛
- وحدة إصلاح قانون العقوبات وتعديله أنشئت في عام ٢٠٠٢ لإعادة النظر في قانون العقوبات. وسعت السلطات بالتدريج منذئذ إلى تنفيذ الإصلاحات في نظام العدالة الجنائية بالتحول عن المقاربة الجزائية إلى نظام العدالة الإصلاحية لإعادة تأهيل المحتجزين وإعادة إدماجهم بفعالية في نظام السجن وفي أسرهم. ويؤدي الضحايا دوراً فاعلاً في هذه العملية، في حين يشجع الجناة على تحمل مسؤولياتهم عن أفعالهم.

٤٥ - وتسترشد إدارة سجون ترينيداد وتوباغو بالقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء. وتُحبس السجينات في سجن النساء المنفصل عن سجن الرجال. ويحتجز الأشخاص الذين ينتظرون جلسات المحكمة في الحبس الاحتياطي. ويودع المدانون في سجن ذي حراسة مشددة وسجن بورت سبين، في حين يحتجز الذكور المدانون الذين تقل أعمارهم

عن ١٨ عاماً في مركز تدريب الشباب. وتؤوى الشباب بعيداً عن السجون البالغات في مكان منعزل من سجن النساء.

٤٦- وتشمل برامج إعادة التأهيل في السجون المشورة الدينية/الروحية، والمشورة النفسية/السلوكية، والمساعدة والدعم بواسطة الوعي الذاتي، والتحكم في الغضب، وإعادة تأهيل مدمني المخدرات، والتعليم الأكاديمي، والأنشطة الثقافية والرياضية، إضافة إلى التدريب المهني.

٤٧- وتدرك الحكومة أن الاكتظاظ هو أحد دواعي القلق في نظام السجون. فالإحصاءات المتاحة تؤكد الاتجاه نحو زيادة الإجمام في البلاد، لا سيما الجرائم الخطيرة. ففيما يلي، على سبيل المثال، عدد أعمال القتل المرتكبة في ترينيداد وتوباغو على مدى السنوات الثلاث الأخيرة: ٢٠٠٨: ٥٤٧؛ ٢٠٠٩: ٥٠٧؛ ٢٠١٠: ٤٧٣. فللتخفيف من المشكلات الناجمة عن الاكتظاظ، بنت الحكومة سجناً آخر ذا حراسة مشددة في عام ١٩٩٤ سعته ٤٥٣ ٢ شخصاً ويؤوي حالياً ٥١١ ١ شخصاً. وبني سجن للنساء أيضاً في عام ٢٠٠٢ تبلغ سعته ٢٠٠ شخص ويؤوي حالياً ١١٠ أشخاص. ومع أن كلا المرفقين يعمل دون طاقته الاستيعابية، فإن الحكومة تعترف بالحاجة إلى إدخال تحسينات على مجمل ظروف السجن، على اعتبار ترينيداد وتوباغو بلداً نامياً مقيد بموارد اقتصادية محدودة، وهي ملتزمة بإدخال تلك التحسينات، وهذا ما تثبته الإجراءات التالية:

- أنشئت شعبة وقف التنفيذ رهن المراقبة لتتيح للأشخاص دون ١٦ سنة المدانين بارتكاب جرائم بدائل عن السجن.
- برنامج حماية الشهود يوفر الأمن والسلامة والدعم للشهود ومُعاليمهم، وللعاملين في مجالي القضاء والقانون وغيرهم ممن قد تتعرض حياتهم للخطر بسبب مشاركتهم في نظام العدالة الجنائية.
- مركز ترينيداد وتوباغو لعلم الطب الشرعي يقدم خدمات مَرَضِيَّات الطب الشرعي وعلم الطب الشرعي التحليلي.

٤- عقوبة الإعدام

٤٨- تعترف المادة ٤(أ) من دستور جمهورية ترينيداد وتوباغو بحق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه، والحق في عدم سلب ذلك منه، ما عدا في إطار القانون. وترى ترينيداد وتوباغو، التي تأخذ بعقوبة الإعدام في إطار نظامها القانوني المحلي، أن تطبيق هذه العقوبة أو أي عقوبة أخرى أمر من العدالة الجنائية يدخل في ضمن الولاية القضائية الوطنية للدول ذات السيادة. فعقوبة الإعدام في ترينيداد وتوباغو لا تطبق إلا على جرائم القتل والخيانة؛ والبلد مقتنع بأن تطبيق هذه العقوبة لا يتعارض مع التزاماته بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٩- ففي حالة *ماتيز ضد الدولة* [٢٠٠٤] 64 WIR 412 PC، رأى مجلس الملكة الخاص، بصفته المحكمة النهائية للبلد، أن الحكم بالإعدام في قضايا القتل في ترينيداد وتوباغو إجباري وليس اختياريًا.

٥٠- بيد أنه ينبغي الاعتراف بأن أصول المحاكمات، قبل تطبيق حكم الإعدام، تراعى بعناية عن طريق فرض العديد من الضمانات. فالضمانة الأولى تكفل تخفيف الحكم بالإعدام إلى السجن مدى الحياة إن لم يطبق في غضون ٥ سنوات من تاريخ صدور الحكم. وتستند هذه القاعدة إلى قضية *برات ومورغان ضد المدعي العام* [١٩٩٣] 43 WIR 340 PC التي نظر فيها مجلس الملكة الخاص والتي قضى أعضاؤه بشأنها بأن التأخر كثيراً في تطبيق الحكم بالإعدام بعد صدوره قد يصل إلى حد العقوبة اللاإنسانية.

٥١- وتحويل الضمانة الثانية السجين المحكوم عليه بالإعدام الطعن في الحكم لدى محكمة الاستئناف في ترينيداد وتوباغو؛ وفي النهاية، إلى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص في انكلترا بصفتها محكمة الاستئناف النهائية.

٥٢- وتتعلق الضمانة الثالثة بحق السجين الذي حكم عليه بالإعدام في أن يقدم طلباً إلى اللجنة الاستشارية المعنية بسلطة إصدار العفو بموجب المادة ٨٩ من الدستور. فهذه اللجنة تسدي المشورة إلى الرئيس عند ممارسته سلطة إصدار العفو عن أي شخص مدان بارتكاب جريمة تخالف قوانين ترينيداد وتوباغو أو تخفيف عقوبته.

٥٣- ويجدر بالإشارة إلى تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام منذ عام ١٩٩٩. والحكومة تعمل حالياً على إعادة النظر في قوانينها المتصلة بعقوبة الإعدام قصد اعتماد تصنيف من ثلاث طبقات من القتل لا يطبق حكم الإعدام بشأنها إلا على أشنع الحالات. ويظل هذا الموضوع محل نقاش عام مستمر في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو.

باء - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الحق في العمل

٥٤- تعتمد سياسة علاقات العمل في ترينيداد وتوباغو على التقييد بمبادئ التفاوض الجماعي الطوعي بين أرباب العمل والعمال بواسطة النقابات التي تمثلهم من أجل وضع أحكام الاستخدام وشروطه. وعلاوة على ذلك، صدقت ترينيداد وتوباغو على الاتفاقيات الأساسية الثماني واتفاقيتين عن الحوكمة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الأولوية، الأمر الذي يعني التزام الحكومة بالارتقاء التدريجي بمعايير العمل، تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية.

٥٥- وتلتزم ترينيداد وتوباغو التزاماً كاملاً بإنجاز هدف منظمة العمل الدولية القاضي ببناء مستقبل للعمل اللائق. ومن المعترف في هذا الصدد أن ينفذ في نهاية عام ٢٠١١ سياسة

الحكومة وبرنامج عملها المتعلقين بالعمل اللائق اللذين سيوفران إطاراً ثلاثياً لمبادرات الشركاء الاجتماعيين لتحقيق عمل منتج ومحترم وآمن للجميع. ويثبت هذا الالتزام بحماية حقوق العمال وضمان الحق في العمل سن **أمر الحد الأدنى للأجور لعام ٢٠١٠** الذي زاد هذا الحد على الصعيد الوطني من ٩ دولارات ترينيداد وتوباغو إلى ١٢,٥٠ دولاراً في الساعة ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥٦- وتدعم ترينيداد وتوباغو بهمة سن اتفاقية العمال المتزليين التي اعتمدها منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١١. وتماشياً مع مبادئ العمل اللائق، اعتمدت تشريعات لإدراج حق عدم المنازل في التماس التعويض لدى المحكمة الصناعية إن فصلوا عن العمل بعد تقديمهم شكاوى بشأن انتهاك **أمر الحد الأدنى للأجور لعام ٢٠١٠**.

٥٧- وفي عام ٢٠١٠، أنشأت ترينيداد وتوباغو "مركز الدعوة إلى مناصرة المصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه وإدانة علاجهم" داخل وزارة العمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والصغرى. والمركز، الذي تتمثل ولايته في تنفيذ "السياسة الوطنية لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه في أماكن العمل" لضمان حقوق الإنسان الأساسية للمصابين بالفيروس وبالإيدز، كيان رائد في نصف الكرة الغربي.

٥٨- وتدير وزارة العمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والصغرى برامج عدة لحل مشكلة البطالة، مثل "برنامج تقليص معدل البطالة"، وبرنامج العقود المجتمعية، وخدمة التوظيف الوطنية.

٢- الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية

٥٩- تعترف حكومة ترينيداد وتوباغو بالعلاقة الوثيقة بين الصحة والتنمية البشرية، وهي ملتزمة بتحسين الصحة والرفاهية العامة للسكان عن طريق التركيز على النهوض بالصحة والتدخلات الصحية للتصدي لأشيع أسباب المرض والوفاة. ومن بين أهم السياسات والبرامج التي نفذت الآتي:

• المساعدة المالية للمرضى المحتاجين

يوفر برنامج المساعدة المالية للمرضى المحتاجين مساعدة مالية للمرضى المؤهلين الذين لا يستطيعون تحمل الإجراءات الطبية الضرورية والتداوي.

• برنامج مساعدة المصابين بأمراض مزمنة

أخذت ترينيداد وتوباغو بمقاربة استباقية لمكافحة الأمراض غير المعدية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويشمل ذلك إنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالأمراض غير المعدية لتوجيه التدخلات الاستراتيجية في ميدان الوقاية والمكافحة، والاقتراح الذي قدم في عام ٢٠٠٩ والذي يدعو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية

العامة للأمم المتحدة عن الأمراض غير المعدية. وأطلقت الحكومة أيضاً برنامجاً مساعدًا للمصابين بأمراض مزمنة في عام ٢٠٠٣ قصد زيادة فرص تلقي العلاج عن طريق التداوي مجاناً لمعالجة أمراض مزمنة محددة، منها السكري وفرط ضغط الدم والزَّرَق وبعض أنواع الأمراض القلبية الوعائية والربو.

٦٠- ومن خلال جدول أعمال تشريعي حافل في مجال الصحة، سعت الحكومة إلى الارتقاء بالنوعية الإجمالية لنظام الرعاية الصحية، في جملة أمور، عن طريق تحسين المعايير المناسبة. لذا، يُعتمد حالياً إلى وضع تشريعات في المجالات التالية: **مشروع قانون اعتماد خدمات الصحة الوطنية لعام ٢٠١١**، و**مشروع قانون نقل الدم لعام ٢٠١١**.

٦١- ومن التطورات المهمة للغاية سن **قانون خدمات سيارات الإسعاف والموظفين الطبيين العاملين في مجال الطوارئ لعام ٢٠٠٩**، الذي ينتظر الإعلان، والذي سيوفر أساس إنشاء هيئة الإسعاف الوطنية، وكذا **قانون الصحة العقلية (المعدل) لعام ٢٠٠٩** الذي يسعى إلى توفير إطار لدخول المصابين بأمراض عقلية المرافق الصحية ورعايتهم وعلاجهم.

٦٢- وأنشئت لجنة تنسيق وطنية معنية بالإيدز في عام ٢٠٠٤. وتعمل الحكومة حالياً على وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة لإنشاء هذه اللجنة النظامية لتنسيق جميع السياسات المتعلقة بالإيدز والعدوى بفيروسه في ترينيداد وتوباغو وتنفيذها ورصدها ومراجعتها. وتمثل سياسية الحكومة في تلقي الجميع الرعاية والعلاج من الإيدز والعدوى بفيروسه. لذا، فإن العلاج شديد الفعالية بمضادات فيروسات النسخ العكسي متوفر مجاناً لجميع المصابين. وقد أحرز تقدم كبير في تقليص حالات انتقال فيروس نقص المناعة البشري من الأم إلى الطفل بنسبة نجاح قدرها ١٠٠ في المائة في جزيرة توباغو، وانخفاض بنسبة ٣ في المائة في ترينيداد في عام ٢٠١٠. وأنشئ مكتب لحقوق الإنسان لمعالجة القضايا المتعلقة بالوصم والتمييز.

٣- الحق في السكن

٦٣- استمرت ترينيداد وتوباغو منذ الاستقلال في الأخذ بسياسة المساعدات الحكومية لتملك المساكن لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في سلم الدخل. وأدت الحكومات المتعاقبة دوراً فعالاً في رَأب الصدع في سوق السكن الخاص بذوي الدخل المنخفض من خلال مواصلة برنامج بناء المساكن. ففي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، بُني ٦٧٧ ١٣ مسكناً. وأُنخذت في ظل الائتلاف الحكومي الحالي مبادرات محددة تتعلق بالحق في السكن. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة الرائدة التي اتخذتها وزارة الإسكان الحالية الرامية إلى التعجيل بالنظر في الطلبات المقدمة إلى شركة تنمية السكن المتعلقة منذ ١٠ سنوات. ولمواجهة الفيضانات الشديدة في بعض أنحاء البلاد، استخدمت وزارة الإسكان الشركة كي تؤدي الدور الرئيس في توفير مساكن للأسر المحتاجة فوراً.

٦٤- وفي إطار آلية أخرى، هناك خيارات متعددة لتمويل السكن توفر لمشتري المساكن المحتملين أسعار رهن مدعومة، وآليات تمويل مرنة، وضرائب منخفضة. وقد قطعت هذه الخيارات شوطاً بعيداً في زيادة عدد المساكن الميسورة للمواطنين، وتظل الحكومة ملتزمة بتوفير المزيد من التسهيلات لتوسيع نطاق حصول السكان على حلول سكنية معقولة.

٤- الحق في التعليم

٦٥- إذا كانت الحكومة تدرك أن الحق في التعليم ليس حقاً من حقوق الإنسان في حد ذاته فحسب، بل هو أساسي لممارسة حقوق إنسانية أخرى أيضاً، فإنها ملتزمة بضمان إتاحة فرصة تلقي التعليم لكل طفل وشاب من الفئة العمرية ٥-١٦ سنة، ومن ثم توفير تعليم عام مجاني لمرحلة ما قبل المدرسة وفي المرحلتين الابتدائية والثانوية. ومعروض على نظر البرلمان حالياً، في جملة أمور، مشروع قانون الأطفال الذي يسعى إلى تعديل سن الالتحاق بالتعليم الإلزامي من ٦-١٢ سنة إلى ٥-١٦ سنة.

٦٦- وقد وُسع نطاق برنامج "رعاية الأطفال الصغار وتعليمهم" ببناء أكثر من ٥٠ مركزاً تابعاً للبرنامج في جميع أنحاء البلاد.

٦٧- وتستثمر الدولة بكثافة في تقديم خدمات الدعم الاجتماعي، لا سيما لفائدة التلاميذ الأقل حظاً. ومن تلك الخدمات برنامج التغذية المدرسية الذي تقدم فيه كل يوم ١٩٠ ٤٤ وجبة فطور و٨٣١ ٩٧ وجبة غداء للتلاميذ المنضوين في ٨٢٢ مؤسسة في مرحلة ما قبل المدرسة ومرحلتين الابتدائية والثانوية والتعليم الخاص. ومن الخدمات أيضاً النقل المدرسي لجميع التلاميذ بزي مدرسي، وبرنامج لإعارة الكتب المدرسية يوفر الكتب المدرسية الأساسية في جميع المواضيع لكل من المدارس الابتدائية والثانوية، ومنحة شراء الزي المدرسي. وللحد من مشكلة العنف وعدم الانضباط في المدارس، اعتمد برنامج الوقاية من العنف في كل من المرحلة الابتدائية والثانوية.

٦٨- والإبداع الأساسي الجديد هو توفير حواسيب محمولة لجميع التلاميذ الملتحقين بالمدارس الثانوية في إطار برنامج الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس: "التواصل والتعلم الإلكتروني".

٦٩- وإذا كانت ترينيداد وتوباغو قد حققت المساواة الجنسانية في التعليم، فإنها تواجه اليوم المشكلة المعكوسة المتمثلة في ضعف نسبة التحاق الفتيان ونجاحهم. وهذا الوضع يثير القلق، وتتعاون الحكومة مع مختلف أصحاب المصلحة على معالجته.

٧٠- وتشدد الحكومة بنفس الدرجة على تلقي التعليم وعلى الجودة. لذا، أنشئ مجلس المناهج الدراسية الوطني، وكذا برنامج التطوير المهني للمعلمين الذي يركز على تحديث أساليب التدريس وتدريب المعلمين. وتماشياً مع سياستها لإنشاء مجتمع للمعرفة يقوم على

التعلّم المستمر، تقدم الدولة أيضاً مساعدة مالية للتعليم العالي بنسبة ١٠٠ في المائة في المرحلة الجامعية و ٥٠ في المائة في مرحلة ما بعد التخرج.

٥- حقوق المعاقين

٧١- الحماية القانونية لحقوق المعاقين مستمدة من الدستور وقانون تكافؤ الفرص لعام ٢٠٠٠. وهناك وحدة لشؤون الإعاقة داخل وزارة التنمية البشرية والاجتماعية ولجنة التنسيق الوطنية المعنية بالإعاقة. وتنتظر الحكومة حالياً في مشروع السياسة الوطنية المتعلقة بالمعاقين، إضافة على مسودة مشروع قانون الإعاقات.

٧٢- واعتمدت الدولة برنامجاً واسع النطاق يهدف، في جملة ما يهدف، إلى إعمال حقوق الأشخاص المختلفي القدرات في النفاذ، وتأمين سلامتهم واستقلالهم. وجاء ذلك عقب حكم بارز صدر في عام ٢٠٠٧ ورد فيه أن الدولة انتهكت حق الإنسان الأساسي للمعاقين في النفاذ إلى مكاتب الحكومة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، رُكب مصعد على ممر فوق طريق سريع رئيسي في شمال ترينيداد يسهل نفاذ نحو ٧٥ شخصاً مختلفي القدرات يمثلون ٥ في المائة من متوسط حركة تنقل الراجلين اليومي. وعُدلت العديد من الأرصفة كي تسمح لكل من مستعملي الكراسي المدولة وذوي العاهات البصرية بالنفاذ. وركبت صافرات في جميع إشارات المرور لمساعدة ذوي العاهات البصرية على عبور الطرق. وعلاوة على ذلك، تقدم الحكومة مساعدة مالية في شكل منحة قدرها ٥٠٠٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو لشراء لوازم الإغاثة والمساعدة، مثل الكراسي المدولة. وتقدم شركة خدمات النقل العام خدمة هاتفية لنقل الأشخاص المختلفي القدرات إلى العمل أو المدرسة أو المكاتب الحكومية أو الأسواق المركزية.

٧٣- واستهلت وزارة العمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والصغرى برنامجاً شاملاً لتعزيز وتشجيع اندماج المعاقين في سوق العمل في القطاعين العام والخاص. وهناك مشروع رائد في الخدمة العامة لتيسير توظيف ٣٠ شخصاً مختلفي القدرات.

٦- حقوق المسنين

٧٤- تبلغ أعمار نحو ١١ في المائة من سكان البلد ٦٠ عاماً فما فوق، علماً بأن من المتوقع أن تصل نسبة هذه الفئة إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٥. وعليه، تركز سياسة الحكومة على إعداد "مجتمع لجميع الأعمار" عن طريق تنفيذ بعض التدابير وفقاً لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذها في أمريكا اللاتينية والكاريبية.

٧٥- وتنسق شعبة الشيخوخة في وزارة التنمية البشرية والاجتماعية جميع المبادرات المتعلقة بالشيخوخة في ترينيداد وتوباغو عن طريق تنفيذ السياسة الوطنية للشيخوخة التي أطلقت في عام ٢٠٠٧. وتعطي هذه السياسة الأولوية لاثني عشر مجالاً لتدخل الدولة، هي الضمان الاجتماعي، وأمن الدخل، والإدماج الاجتماعي، والرعاية الصحية، والسكن، والتعليم، والاستحمام، والكرامة والاحترام، والتشريع، والبحث، والنقل، والتأهب للكوارث.

٧٦- وأقر البرلمان في عام ٢٠٠٧ تحديث التشريعات لتعزيز حماية حقوق الإنسان للمسنين في المؤسسات التي تقدم الرعاية الطويلة الأجل. لكن، لما كان ٩٥ في المائة من مواطنينا المسنين يعيشون في أطر غير مؤسسية في المجتمعات المحلية، فقد وُضع مشروع سياسة وطنية للرعاية المجتمعية يوجه عملية إيتاء الخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن.

٧٧- وقد زادت المعاشات غير القائمة على الاشتراكات لجميع من تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فما فوق في ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ثم في ٢٠١٠ عندما زيد الحد الأقصى لمعاشات المواطنين المسنين ليلغ ٣٠٠٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو شهرياً. وإضافة إلى ذلك، تقدم خدمات النقل مجاناً لمن بلغوا ٦٠ عاماً فما فوق. ويستفيد المتقاعدون، مثلهم مثل سائر السكان، من "برنامج المساعدة على مكافحة الأمراض المزمنة" الذي تمول الحكومة بواسطته ١٠٠ في المائة من تكاليف التداوي لعلاج بعض الأمراض غير المعدية، منها فرط ضغط الدم والسكري وأمراض القلب، وبعض علاجات السرطان.

٧- الحقوق الثقافية

٧٨- تحفل ترينيداد وتوباغو، بوصفها مجتمعاً متعدد الثقافات، بتنوعها الثقافي الغزير وبتراثها الغني. لذا، فإن السياسة الثقافية الوطنية تنبني على رأي مؤداه أن التنوع مصدر لقوة الوطن، كما أنها تحتفي بالإبداع الفني؛ وهي - في جوهرها - جزء لا يتجزأ من تراث البلد، ومستقبله في واقع الأمر. لذا، ركزت الحكومات المتعاقبة تركيزاً شديداً على وضع واتباع سياسة ثقافية حركية تقوم على مبدأ احترام وتقدير مختلف الطوائف الإثنية التي تشكلت الفسيفساء الثقافية لترينيداد وتوباغو الحديثة.

٧٩- وتقدم الحكومة إلى مواطنيها منحاً، مباشرة وبواسطة برامجها للتعاون الدولي، للتدريب المتقدم في شتى أنواع الدراسات الثقافية. إن حرية التعبير الثقافي ليست مجرد حق معترف به فقط، بل إن الحكومة تغذيها بواسطة وزارة الفنون والتعددية الثقافية، عن طريق تقديم إعانات للفرق المحلية والمنظمات الثقافية لدفع نفقات تنظيم الأنشطة والمهرجانات الثقافية الرئيسية.

٨٠- ولكي تحفز الحكومة إلى تطوير الثقافة المحلية تطويراً شاملاً قصد تعزيز إسهامها الاقتصادي في تنمية الوطن، اتخذت قراراً استراتيجياً لزيادة استثمارها في البنية التحتية الثقافية. وقد انتهى العمل في هذه الصدد من الأكاديمية الوطنية لفنون الأداء في العاصمة في عام ٢٠٠٩، وهي عبارة عن مسرح من الطراز الأول مجهز بقاعات درس لتنظيم دورات تدريبية، وقد حصلت على التفويض اللازم. ومن المتوقع الانتهاء من مرفق مشابه، هو الأكاديمية الجنوبية لفنون الأداء، في ثاني مدينة، سان فرناندو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بتكلفة قدرها ٣٥٠ مليون دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو.

٨- تقديم الخدمات الاجتماعية

٨١- اتخذت وزارة التنمية البشرية والاجتماعية المبادرات التالية في مجال إيتاء الخدمات الاجتماعية:

- "مبادرة الأثر المباشر"، وهي مبادرة مجتمعية ترمي إلى تقديم الخدمات، مثل الإعانات لشراء الطعام، إلى غير القادرين على الحصول عليها في المناطق السكنية في جميع أنحاء البلاد؛
- "مبادرة الوقع المباشر"، وهي عبارة عن جولات للوزارة في كل أرجاء البلاد على بيوت أفراد المجتمعات المحلية الذين قد يكونون معتكفين في بيوتهم بسبب الإعاقة أو العمر. وتقيّم الخدمات اللازمة لأولئك الأشخاص ثم تقدم لهم؛
- اللجنة الوطنية للمساعدة الذاتية، وهي ذراع الوزارة التي تزور المجتمعات المحلية حيث يتلقى السكان تقييمات مباشرة للمشاريع التي يمكن للوزارة أن تساعد فيها؛
- برنامج الشراكة بين المراهقين والمسنين؛
- خدمات نقل المعاقين بالحافلات؛
- إعانة لشراء الملابس؛
- صندوق حالات الطوارئ؛
- منحة لشراء الأدوية.

جيم - اتفاقية القضاء على التمييز العنصري

٨٢- الحكومة ملتزمة ببناء أمة تستمد قوتها من تنوعها الإثني والثقافي. وإذا كان الدستور يكفل لكل مواطن الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن سن **قانون تكافؤ الفرص لعام ٢٠٠٠** كان علامة بارزة في مكافحة التمييز العنصري والديني. ويحظر القانون التمييز في التوظيف والتعليم والسكن وتقديم السلع والخدمات بصرف النظر عن الوضع الإثني أو الديني أو النسب أو الجنس أو الأصل أو الإعاقة.

٨٣- وأنشأ القانون لجنة تكافؤ الفرص التي ظهرت إلى الوجود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ والتي تشمل وظائفها الأساسية التحقيق في ادعاءات التمييز والبت فيها عن طريق المصالحة ونشر المبادئ التوجيهية المناسبة لتجنب التمييز. وتحمل محكمة تكافؤ الفرص، التي أنشأها القانون، مسؤولية الاستماع والبت في الشكاوى التي تحيلها اللجنة عليها.

٨٤- وتعترف تشريعات ترينيداد وتوباغو بنفس القدر بأشكال الزواج الممارسة في جميع الطوائف الدينية. ومن المعمول به في المناسبات الحكومية المهمة التي تتطلب مساهمة دينية أن يتخذ ذلك شكل عروض مشتركة يقدمها أهل الطوائف الدينية الرئيسية.

٨٥- وتمشياً مع التزام الدولة بتعزيز التماسك الاجتماعي، تضع وزارة الفنون والتعددية الثقافية برامج تبرز مجتمع ترينيداد وتوباغو المتعدد الإثنيات والثقافات مستهدية بمبادئ المعاملة العادلة والمتساوية. ويعد كل يوم عيد ديني رئيسي لكل طائفة إجازة رسمية. ويضاف إلى ذلك أن الإجازات الرسمية تخلد أياماً ذات أهمية إثنية تاريخية خاصة. ولكي تُعمل ترينيداد وتوباغو سياسة عدم التمييز التي أخذت بها، اعتمدت تشريعات تحظر التمييز العنصري عندما يتعلق الأمر بدخول جميع المرافق الخاصة والعامة التي توفر للناس خدمات التسلية والترفيه.

٨٦- وتؤيد الدولة بالكامل عمل "المنظمة المتعددة الأديان"، وهي منظمة غير حكومية تأسست في عام ١٩٧٠ ويتعاقب على رئاستها زعماء جميع الطوائف الدينية الرئيسية الممثلة في ترينيداد وتوباغو. وتقدم المنظمة تعليقات موضوعية على العديد من القضايا الاجتماعية التي تؤثر في البلاد، إضافة إلى تشجيعها التسامح الديني وقبول الآخر والوثام الديني عن طريق تنظيم مراسم مشتركة بين الأديان وتشجيع المواطنين على المشاركة في احتفالات الديانات الأخرى.

دال - اتفاقية حقوق الطفل

٨٧- بادرت ترينيداد وتوباغو إلى اتخاذ عدد من التدابير لحماية أطفالها من جميع أشكال التمييز والاعتداء. ويحظر **قانون التعليم لعام ٢٠٠٦**، في هذا الصدد، حرمان أي طفل من الالتحاق بمدرسة عامة أيّاً كان السبب. ويكفل **قانون تكافؤ الفرص لعام ٢٠٠٠** تساوي جميع الأطفال في الاستفادة من جميع المزايا والمرافق والبرامج المدرسية. ويجدر بالإشارة إلى أن ترينيداد وتوباغو حققت الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي، والهدف ٣ المتعلق بالقضاء على التفاوت الجنساني في التعليم الابتدائي والثانوي. وتعتزم الحكومة وضع تشريع يمدد سن الالتحاق الإلزامي بالمدرسة من ٦-١٢ سنة إلى ٥-١٦ سنة.

٨٨- ولتعزيز الإطار القانوني لسلامة الأطفال وأمنهم، قصد التصدي للاعتداء على الأطفال في المجتمع، قدمت الحكومة إلى البرلمان في عام ٢٠٠٠ **قانون هيئة الأطفال لعام ٢٠٠٠** الذي يقترح إنشاء هيئة الأطفال لترينيداد وتوباغو بصفتها الوصي على أطفال البلد. ووضعت الحكومة تشريعات لترخيص الحضانات ودور الرعاية وتنظيمها. ونظمت الحكومة منذ عهد قريب مجدداً حملة لتحسين الإطار القانوني والعملية لحماية الأطفال، ومن ذلك أحكام عن تشديد العقوبات على الاعتداء على الأطفال وإهمالهم.

٨٩- وسارعت الحكومة إلى تنفيذ القانون المذكور فأنشأت هيئة الأطفال المؤلفة من ٩ أعضاء برئاسة قاضية متقاعدة كانت من كبار قضاة المحكمة العليا. وفي عام ٢٠٠٨، سن

البرلمان **قانون اختطاف الأطفال دولياً لعام ٢٠٠٨** الذي أدرج في القانون المحلي اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال والذي يسهل عودة الأطفال الذين أخرجوا بطريقة غير مشروعة من الولاية القضائية لترينيداد وتوباغو إلى الولاية القضائية لأي دولة متعاقدة.

٩٠- وليس لدى ترينيداد وتوباغو سياسة لتبني أطفالها على الصعيد الدولي، كما أنها تحظر تماماً عمل الأطفال بجميع أشكاله، وفقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية المتصلة بهذا الموضوع. ويجدر بالإشارة إلى أن العقوبة البدنية في نظام التعليم قد ألغيت منذ أمد بعيد.

٩١- وفي عام ٢٠١١، وافق البرلمان على قانون الاتجار بالأشخاص لإعمال بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمسائل المرتبطة به أو المتوافقة معه.

٩٢- ولإسعاف الأطفال الذين يكلف علاجهم، غير المتوافر في البلاد، مبالغ طائلة، أنشأت الحكومة، بناء على مبادرة شخصية من رئيس الوزراء، صندوق الحياة للأطفال، بموجب **قانون صندوق الحياة للأطفال لعام ٢٠١٠**، رأسماله المستهدف ١٠٠ مليون دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو. ولكي يضرب مجلس الوزراء المثل، وافق أعضاؤه على اقتطاع نسبة ٥ في المائة من راتب أعضائه ورصدها للصندوق. وباب الصندوق مفتوح أمام تبرعات الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في الداخل والخارج. وفي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، استفاد ٢٣ طفلاً تتراوح أعمارهم بين شهرين و١٤ عاماً من عمليات جراحية أنقذت حياتهم أو من العلاج في الخارج بمبلغ قدره ٦,٤ ملايين دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو.

هاء - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٩٣- أنشأت الحكومة في عام ١٩٧١ مكتب المرأة لحل مشكلة بطالة النساء ومعالجة قضايا صحة المرأة وتعليمها وتنظيم الأسرة. وتوسع المكتب ليشكل شعبة القضايا الجنسانية التابعة لوزارة التخطيط وإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الجنسانية.

٩٤- وسن البرلمان على مدى سنين تشريعات رئيسة عدة لحماية المرأة من العنف والتمييز والاعتداء، مثل **قانون الجرائم في حق الأفراد لعام ١٩٢٥**، و**قانون العنف المنزلي لعام ١٩٩٩**، و**قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٨٦**، و**قانون الجرائم الجنسية (المعدل) لعام ٢٠٠٠**، و**لوائح المساعدة العامة لعام ١٩٩٧**، و**قانون حماية الأمومة لعام ١٩٩٨**، و**قانون المعونة والمشورة في المجال القانوني لعام ١٩٧٦**، و**قانون تكافؤ الفرص لعام ٢٠٠٠**، و**قانون الاتجار بالبشر لعام ٢٠١١**. وفي عام ١٩٩٠، صدقت ترينيداد وتوباغو على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وأكملت الحكومة في هذا الصدد تقييماً لجميع القوانين التي تتضمن أحكاماً تمييزية بحق المرأة والتي تتطلب تعديلات بغية جعلها

- تتوافق مع الاتفاقية. وتنظر الحكومة حالياً في مشروع سياسة جنسانية وطنية تركز على النهوض بمبادئ المساواة والعدل الجنسانيين وإدراج المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية.
- ٩٥- وجاء في دراسة استقصائية بعنوان "ماذا يعني لك أن تترعرعي في الكومنولث" أجريت على صعيد منظمة الكومنولث ونشرت نتائجها في عام ٢٠١١ أن ترتيب ترينيداد وتوباغو هو الثالث من أصل ٥٤ عضواً في المنظمة، بوصفها أفضل مكان لتنشئة الفتيات.
- ٩٦- ومن المجالات التي لا يزال يساور الحكومة بشأنها قلق بالغ الاعتداء على الزوجات الذي يتخذ عادة شكل عنف بالمرأة. ففي عام ٢٠٠٥، اعتمد البرلمان تعديلاً على **قانون الجرائم في حق الأفراد لعام ١٩٢٥** يوسع نطاق الجرائم التي تعد تحرشاً ليشمل المطاردة وتسلط الأقران والتخويف. ويفرض **قانون العنف المتزلي لعام ١٩٩٩** على الشرطة أن ترد على جميع الشكاوى وتعد ملفاً مفصلاً من أجل إدراجه في "السجل الوطني للعنف المتزلي". وقدمت مبادرات لإنشاء مكتب تسجيل مركزي يؤدي وظيفة مركز للبيانات عن العنف المتزلي. ويعد الاغتصاب الزوجي جريمة في ترينيداد وتوباغو.
- ٩٧- وللارتقاء بمستوى تكافؤ الجنسين، أصبحت ترينيداد وتوباغو في عام ١٩٩٦، بفضل **قانون حساب العمل غير المأجور لعام ١٩٩٦**، أول بلد في العالم يسن تشريعاً لتسجيل عمل المرأة غير المأجور وتقييمه اقتصادياً. ثم إن البلد طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجر لعام ١٩٥١، وتلتزم الحكومة بهذا التعهد بدقة في ترتيباتها الخاصة بالأجور. ودعمت ترينيداد وتوباغو بمهمة وضع اتفاقية العمال المتزليين التي اعتمدها منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١١.
- ٩٨- وثبتت الإحصاءات تحسّن مستوى مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة العامة. وكان من بين المعالم البارزة المهمة انتخاب أول امرأة رئيسة للوزراء في أيار/مايو ٢٠١٠، وهي أيضاً أول امرأة ترأس الكومنولث حالياً. وقبل انتخابها رئيسة للوزراء، كانت - بالخصوص - أول امرأة زعيمة للمعارضة.
- ٩٩- وبعد تسلم رئيسة الوزراء منصبها، حرصت على أن تصبح المساواة الجنسانية وتمكين المرأة سياسة وطنية أساسية تنتهجها حكومة ترينيداد وتوباغو. ومن الأمثلة على ذلك الندوة الرفيعة المستوى للقيادات النسائية العالمية المتوقع عقدها في الربع الأخير من عام ٢٠١١ بوصفها دعوة إلى العمل موجهة إلى القيادات النسائية لتوظيف مواردهن ووعيهن المشترك في تحسين حياة المنكوبات بالفقر وإمدادهن بالأدوات المناسبة للتحكم في حياتهن.
- ١٠٠- وعملت امرأة متحدثة باسم مجلس النواب (١٩٩١-١٩٩٥)، في حين عملت أخرى رئيسة لمجلس الشيوخ (٢٠٠٢-٢٠٠٧). ويضم مجلس النواب ٤١ عضواً من بينهم ١٢ امرأة، ومجلس الوزراء ٢٧ عضواً، من بينهم ٥ نساء منهن رئيسة الوزراء. وهناك ٢٣ قاضية عضواً في هيئة المحكمة العليا، و٣٧ امرأة من أصل ٥٦ قاضياً إجمالاً. ومن بين الترقيات الأخيرة في أعلى

الرتب في دائرة الشرطة تعييناً رائدًا لثلاث شرطيات مفوضات شرطة مساعدات. وتحتل نساء مناصب تنفيذية عليا في القطاع الخاص في ترينيداد وتوباغو.

خامساً - الإنجازات وأفضل الممارسات

١٠١- وحدات دعم الضحايا

- أنشئت وحدات دعم الضحايا، التي يعمل فيها متخصصون في علم النفس وعلم الاجتماع، ضمن دائرة الشرطة لتقديم الدعم لضحايا العنف المتري والاعتداءات والجرائم الجنسية ذات الطابع الحساس والشخصي جداً.

١٠٢- تعميم التعليم الابتدائي والثانوي

- حققت ترينيداد وتوباغو تعميم التعليم الابتدائي والثانوي تنفيذاً لولاية اليونسكو "التعليم للجميع"؛
- حققت ترينيداد وتوباغو الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، والهدف ٣ المتعلق بالقضاء على التفاوت الجنساني في التعليم الابتدائي والثانوي؛
- رسمت الحكومة سياسة استراتيجية بدأ العمل بها في عام ٢٠١١ الغرض منها إمداد جميع التلاميذ الملتحقين حديثاً بالمدارس الثانوية بحواسيب محمولة في إطار برنامج الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس: "التواصل والتعلم الإلكتروني"؛
- تقديم خدمات الدعم الاجتماعي للتلاميذ:

- تقدّم ١٩٠ ٤٤ وجبة إفطار و ٨٣١ ٩٧ وجبة غداء للتلاميذ المنضوين في ٨٢٢ مؤسسة في مرحلة ما قبل المدرسة ومرحلي الابتدائي والثانوي والتعليم الخاص في إطار برنامج التغذية المدرسية؛
- خدمة النقل المدرسي لجميع التلاميذ بزي مدرسي؛
- برنامج إعارة الكتب المدرسية الرامي إلى توفير الكتب المدرسية عن جميع المواضيع لكل من المدارس الابتدائية والثانوية؛
- منحة الزي المدرسي.

١٠٣- تمويل الحكومة للتعليم العالي

- ١٠٠ في المائة من تمويل الحكومة للتعليم الجامعي و ٥٠ في المائة من دراسات ما بعد الجامعة. ووسعت الحكومة نطاق "برنامج المساعدة الحكومية للتعليم العالي"

ليشمل مؤسسات أكاديمية ومهنية إضافية. ويعفى من مصاريف التدريس في مرحلة ما بعد الجامعة الطلبة الذين حصلوا على مرتبة الشرف الأولى؛

- زاد عدد المنح الوطنية.

١٠٤ - الصحة العامة

- أنشأت الحكومة في عام ٢٠١٠ منظمة خيرية مسجلة تشكل صندوق الحياة للأطفال لتمويل العلاج الطبي المتخصص للأطفال غير المتاح في ترينيداد وتوباغو؛
- تمويل حكومي بنسبة ١٠٠ في المائة لعلاج الأمراض غير المعدية واختبار مجاني في مراكز الاستقبال السريع لكشف تلك الأمراض؛
- توفير أحدث علاج للسرطان مجاناً للمصابين بهذا المرض؛
- وضع برنامج الصحة المدرسية الذي يلزم بإجراء اختبارات سمعية بصرية لجميع الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية العامة والخاصة في ترينيداد وتوباغو؛
- توفير العلاج شديد الفعالية بمضادات فيروسات النسخ العكسي مجاناً لجميع المصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه.

١٠٥ - العمل

- إنشاء مركز الدعوة إلى مناصرة المصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه وإدانة علاجهم في عام ٢٠١٠ داخل وزارة العمل والمؤسسات الصغيرة والصغرى لتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بقضايا الإيدز والعدوى بفيروسه في أماكن العمل والتأكد من احترام حقوق الإنسان الأساسية للمصابين.

١٠٦ - الإعاقة

- هبة حكومية قدرها ٥٠٠٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو لشراء لوازم الإغاثة والمساعدة مثل الكراسي المدولبة والتكنولوجيات المساعدة؛
- توفير خدمة هاتفية لنقل الأشخاص المختلفي القدرات إلى العمل أو المدرسة أو الوكالات الحكومية التي تقدم خدمات إلى الناس، وإلى المراكز التجارية.

١٠٧ - التمييز بحق المرأة

- انتخبت ترينيداد وتوباغو أول رئيسة للوزراء في أيار/مايو ٢٠١٠ أصبحت أيضاً أول امرأة ترأس الكومنولث حالياً؛
- أصبحت ترينيداد وتوباغو في عام ١٩٩٦ أول بلد في العالم يسن تشريعاً لتسجيل عمل المرأة غير المأجور وتقييمه اقتصادياً، ودعمت مهمة وضع الاتفاقية المتعلقة بالعمال المنزليين التي اعتمدها منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١١؛

- جاء في دراسة استقصائية بعنوان "ماذا يعني لك أن تترعرعي في الكومنولث" أجريت على صعيد منظمة الكومنولث ونشرت نتائجها في عام ٢٠١١ أن ترتيب ترينيداد وتوباغو هو الثالث من أصل ٥٤ عضواً في المنظمة، بوصفها أفضل مكان لتنشئة الفتيات.

سادساً - التحديات والمعوقات

١٠٨ - تؤسس ترينيداد وتوباغو إطارها القانوني والدستوري على "حكم القانون" الذي هو المقاربة الأساسية المتخذة لحماية حقوق الإنسان. وهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في قدرة الدولة، في أي وقت كان، على التحكم في الطريقة التي تحمي بها قوانينها وسياساتها حقوق الأفراد. ويرد أدناه عدد من التحديات التي يواجهها البلد:

• الجريمة

تسعى حكومة ترينيداد وتوباغو حالياً إلى وقف الجرائم العنيفة التي تزايدت باطراد على مدى العقد المنصرم. ويتزامن ذلك مع زيادة هشاشة البلد بوصفه مَعبراً لتجارة المخدرات بسبب موقعه على طول طريق المرور العابر بين الجنوب المنتج والشمال المستهلك.

• التعليم

إذا كانت ترينيداد وتوباغو قد حققت تكافؤ الجنسين في التعليم، فإنها اليوم تواجه المشكلة العكسية المتمثلة في ضعف نسبة التحاق الفتيات بالمدارس وبجناحهم، وهذا من دواعي القلق. لذا، فإن الحكومة تتعاون مع أصحاب مصلحة شتى لمعالجة هذه القضية.

• حقوق المسنين

نظراً إلى أن ٩٥ في المائة من المواطنين المسنين يعيشون في بيئات غير مؤسسية، فقد وُضع مشروع سياسة وطنية للرعاية المجتمعية لتوجيه عملية تقديم خدمات الصحة والدعم الاجتماعي للمسنين في المجتمع.

سابعاً - الأولويات والالتزامات الوطنية

١٠٩ - تسترشد سياسة حكومة ترينيداد وتوباغو بالدعامات المتداخلة السبع للتنمية المستدامة التالية التي وضعت وفقاً للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية:

• **الدعم ١: تنمية محورها الإنسان**

تركز التنمية التي تتمحور على الإنسان على تسهيل وجود اقتصاد توجّهه المعرفة ويقوم على نظام تعليمي أساسي متين ومشاركة مهمة في التعليم العالي.

وعقب مشاورات مع المجتمع المدني، أوصت هيئة من المنظمات غير الحكومية التي تركز على حقوق المرأة بأن يؤمر بإنشاء مرافق لرعاية الأطفال في أماكن العمل في جميع المنظمات. وأوصت هيئة أخرى من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل بإنشاء سجل عن الاعتداءات على الأطفال ورسم استراتيجية لمعالجة مشكلة ضعف نسبة التحاق الفتيان بالمدارس ونجاحهم. وتنظر الحكومة في تلك التوصيات.

• **الدعم ٢: استئصال الفقر والعدالة الاجتماعية**

تبلغ نسبة الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر نحو ٢٠ في المائة. والحكومة ملتزمة بمعالجة مسألة استئصال الفقر ورأب الصدع بين الأغنياء والفقراء وتوفير شبكة أمان للفقراء والمستضعفين.

وفي أثناء مشاورات مع المجتمع المدني، أوصت هيئة من المنظمات غير الحكومية التي تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بأن يُرصد التمييز بحق المسنين والاعتداء عليهم بالمزيد من الصرامة، وتنظر الحكومة في ذلك.

• **الدعم ٣: الأمن القومي والشخصي**

تركز الحكومة على هذا المجال تركيزاً شديداً. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، ما فتئت الحكومة تعيد هيكلة نظام السجون وإعادة تنظيمه وتجديد مكتب التأهب للكوارث؛ والتدخل الوقائي عموماً.

وعقب مشاورات مع المجتمع المدني، أوصيت المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الوكالات الحكومية على توفير التدريب لوحدة الشرطة على التعامل مع العنف المتزلي. وتنظر الحكومة في هذه التوصية.

• **الدعم ٤: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنظمة التي تنشئها أساسية في تنمية كل مجتمع حديث وتقدمي. وتعتزم الحكومة توسيع قدرات البلد الشبكية بحيث يستطيع كل مواطن أن ينفذ إلى الشبكة، وتيسير إدارة المشاريع باستعمال عدد كبير من الخدمات الحكومية. وينبث التعلّم القائم على تكنولوجيا المعلومات في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي لدعم وإكمال أشكال أخرى من التعليم والتعلم والبحوث الأساسية.

وعقب مشاورات مع المجتمع المدني، أوصت هيئة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بإنشاء آليات محددة لحفظ التراث الثقافي في سجلات. وتنظر الحكومة في هذه التوصية.

• **الدعم ٥: اقتصاد أكثر تنوعاً ويعتمد على المعرفة بكثافة**

مع أن قطاع الطاقة يظل يستحوذ على حصة الأسد في الاقتصاد، فإن الحكومة أقرت بحدود هذا المورد على الأجل الطويل، وتوجه انتباهها إلى قطاع الخدمات. وتركز الدعم ٥ على توفير دعم كبير لقطاع الخدمات عن طريق بث عناصر الاقتصاد القائم على الإبداع في جميع القطاعات الأخرى في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحيّن فرص إيجاد صناعات تحويلية متخصصة تتركز على المهارات كي يتسم الاقتصاد بالمرونة وتتوافر فرص اقتصادية للمواطنين في الأمد البعيد.

• **الدعم ٦: الحوكمة الرشيدة**

تركز هذه الدعم على ثلاثة عناصر رئيسة لضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة والتمثيل الفعال بوصفها مبادئ أساسية للحكومة الرشيدة، وهي:

- تدعيم المؤسسات القائمة؛
- تعزيز الديمقراطية؛
- تدعيم القدرة على التنفيذ والأداء.

• **الدعم ٧: السياسة الخارجية**

تقوم سياسة الحكومة الخارجية على المنظور القائل إن الساحة الدولية والنظام العالمي فضاء لفرص إقامة الشراكات وحشد الموارد والتأثير في وجهة صنع القرار على المستوى الإقليمي وفي نصف الكرة الغربي وعلى الصعيد العالمي.

ثامناً – توقعات الدولة

١١٠- يبين هذا التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل الأول لترينيداد وتوباغو أن الحكومة قطعت أشواطاً بعيدة في تنفيذ جدول أعمالها في مجال حقوق الإنسان. وتظل الحكومة ملتزمة في المستقبل بسد الفجوات في التنفيذ، علماً بأن الحكومة تهتم بهذه الفجوات أصلاً.